

عصبة الأمم وتطهير العقوبات

تحريم الحرب من الوجهة الدولية

وتشبيح الدولة بالفرد في قمع الاعتداء

لباحث دبلوماسي كبير

أول مرة في التاريخ نشهد قراراً دولياً بأن حرب الاعتداء وسيلة غير مشروعة لتحقيق غايات السياسة القومية، ولأول مرة في التاريخ تصدر دول العالم ممثلة في عصبة الأمم حكماً على دولة أوربية عظمى هي إيطاليا بأنها دولة معتدية، وأنها بمنزلة الحبشة ترتكب خرقاً لقانون الأمم؛ بل نشهد في الواقع ما هو أعظم من الأحكام النظرية؛ نشهد عصبة الأمم تقرر باسم دول العالم أن توقع على إيطاليا طائفة من العقوبات الاقتصادية التي نص عليها في ميثاقها؛ وهذه أول مرة تتخذ فيها عصبة الأمم مثل هذه القرارات الخطيرة الحاسمة، وقد كان يبدو دائماً ككل

الاتحاد ونحو ذلك. إنهم إن فعلوا وأخلصوا خالصوا من أكبر مشكلة يتعرض لها الطائفتان، وأمكنهم أن يوجهوا هذه القوى العظيمة التي تذهب هباء في الخلاف — إلى إصلاح شؤونهم الاجتماعية، واستطاعوا أن يتعاونوا على رفع مستوى قومهم، وعجبوا بمد قليل — لما يظهر من نتائج باهرة — كيف كانوا جميعاً في ظلام دامس، وكيف كانوا هذا الزمن الطويل يستمكون بالمرض، ويضيعون الجوهر، ويفرطون في الكتاب، ويحتفظون بالغلاف

وأقرر من الآن أني سوف لا أرد على من يتخذ بعض ما جاء في هذه المقالة وسيلة لإثارة النزاع من جديد، إلا أن يفتح صاحبها مجالاً للكلام في مشروع المؤتمر، أو وسائل الوفاق ويأته التوفيق....

أحمد أمين

وقمت أزمة دولية خطيرة أن هذه النصوص التي أدرجت في ميثاق عصبة الأمم وقت حيا السلام، إنما هي نصوص خيالية لا سبيل إلى تطبيقها بصورة عملية؛ ولكن يلوح لنا أن عصبة الأمم تسير هذه المرة بعزم واضح إلى تطبيق هذه التجربة الشائكة، وأنها تزعم أن تصل بتطبيقها إلى نتائج عملية لا شك في أهميتها من الوجهة الدولية

وهذا الإقدام الذي تبديه العصبة في مقاومة الاعتداء الإبطالي على الحبشة وعلى السلام العام يشير بلا ريب كثيراً من الإعجاب، ويرفع بلا ريب هيبة العصبة بعد أن كادت تفيض في الأعوام الأخيرة؛ ولكن يجب ألا نبالغ في فهم الدور الذي تؤديه العصبة في هذا النضال الدولي الخطير، أو ببساطة أخرى يجب أن نفرق بين العصبة كشخصية دولية معنوية، وبين الدول التي تساهم في تكوينها وتشرف على توجيهها؛ فمن الواضح أنه لو لم تقف انكلترا وقفتها المروفة في التمسك بميثاق العصبة، ولو لم توفق السياسة البريطانية إلى اقتناع الدول الأخرى بوجهة نظرها في تأييد الميثاق، بل لو لم تقم انكلترا بأخذ تلك الأعباء البحرية والعسكرية الخطيرة لتأييد موفتها، لما استطاعت العصبة أن تقدم بمثل هذا العزم على تطبيق الميثاق وأخذ قراراتها الشهيرة في الحكم على إيطاليا بالاعتداء وتوقيع العقوبات الاقتصادية عليها

ومن الواضح أيضاً أن بريطانيا العظمى لم تقف هذا الموقف الحازم من الغاشمة الإبطالية حياً في السلام فقط، أو لأن بريطانيا تريد أن تكون حارسة للسلام، أو أن تكون على حد تسميتها «بوليسا» للقارة، أو بوليسا للعالم. فبريطانيا أزهدها ما يكون في مثل هذه المهمة التي تعرضها لتعاب ومسئوليات لا نهاية لها؛ ولكن الحقيقة أن هذه الحرب الاستعمارية التي تشنها إيطاليا تعرض مصالح الامبراطورية البريطانية للخطر، وفوز إيطاليا بافتتاح الحبشة وتحقيق حلمها في إقامة امبراطورية استعمارية في شرق أفريقية، يهدد السيادة البريطانية في وادي النيل، وفي وراء البحار، ويعرض المواسلات الامبراطورية البريطانية لأخطار لا شك فيها، وإذكاء مطامع إيطاليا القيصريّة بالفتح يهدد سيادة انكلترا البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وهي

الميثاق ، وأن يقطعوا كل الصلات المالية والتجارية والشخصية بين رعايا هذه الدولة وبين رعايا أية دولة أخرى ، سواء كانت عضواً في العصبة أم لا

« وفي هذه الحالة يجب على المجلس (مجلس العصبة) أن يوحى إلى الحكومات المختلفة ذات الشأن بتقديم القوى العسكرية أو البحرية أو الجوية التي يساهم أعضاء العصبة في تقديمها للقوى المسلحة التي تقوم بالعمل على احترام تعهدات العصبة

« ويتمتع أعضاء العصبة أيضاً أن يعاون بعضهم بعضاً في تطبيق الاجراءات الاقتصادية والمالية التي تتخذ طبقاً لهذه المادة والتي يراد بها أن تخفف إلى أدنى حد ما يمكن أن وترتب عليها من الخسائر والمضار ، ويتمهدون أيضاً بالتعاون في مقاومة كل اجراء خاص يوجه إلى أحدهم من جانب الدولة التي خالفت الميثاق ، ويتخذون الاجراءات اللازمة لكي يسهل المرور في أراضيهم لقوات أى عضو من أعضاء العصبة يساهم في العمل المشترك الذى يقصد به العمل على احترام تعهدات العصبة

ويمكن أن يفصل من العصبة كل عضو ينتهك أحد التعهدات المترتبة على هذا الميثاق ، ويصدر قرار الفصل بموافقة أعضاء العصبة الآخرين المثليين في المجلس »

فهذه العقوبات الدولية يمكن إجمالها في كلمة هي « المقاطعة الاقتصادية » وهذه المقاطعة هي التي تجد في سبيل تنظيمها عصبة الأمم ضد إيطاليا ؛ وتجد إيطاليا من جهة أخرى في سبيل انقضاء عواقبها ؛ وتمثل إيطاليا نفسها بأمل انقسام أعضاء العصبة وانتهيار الجبهة التي استطاعت السياسة البريطانية أن تؤلفها ضدها حين البدء في تطبيق العقوبات ، وتمتد في ذلك بادىء بدء على فرنسا التي تزداد كل يوم تردداً وإحجاماً ؛ وسنرى على أى حال نتيجة هذا الصراع في القريب العاجل ؛ بيد أن الذى يزيد أن نلفت النظر إليه هو أن تنفيذ هذه العقوبات بدقة سيقتضى بلا ريب تنظيم نوع من الحصار المسلح ضد الدولة المنتهية أعنى إيطاليا ، وقد يقتضى القيام بيمض الاجراءات والأعمال المنيفة ، وهذا أخطر ما في التجربة ، فإن إيطاليا تصرح دائماً بأنها ستقابل مثل هذه الأعمال المنيفة بمثلا ، وعندئذ يكون هذا الصدام الذى لا مفر منه ، بدء حرب ، يستحيل أن تحصر في دائرة معينة ،

عماد الطريق الامبراطورى إلى الهند وإلى استراليا . فهذه البواعث الخطيرة هي التي تحمل انكساراً قبل كل شيء على اتخاذ موقفها في تحريك ميثاق عصبة الأمم ، وفي المفارقة بالدخول في أية معارك بحرية أو جوية يقتضيها تطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا

على أنه مهما تكن البواعث التي توجه السياسة البريطانية في الآونة الحاضرة فلا ريب أن بريطانيا المظلمة تقف إلى جانب السلم ، ولا ريب أنها بموقفها تؤيد سلام العالم ؛ وإذا كانت الفاشستية الايطالية بمنفها المضطرب ، ووسائلها الليرة ، وأحلامها الامبراطورية ، وغرورها الأعمى ، تهدد الامبراطورية البريطانية في البحر الأبيض والبحر الأحمر ، فإنها تهدد سلام العالم أيضاً ؛ وربما كان من حسن الطالع أن يتحد هذان العالمان معاً ، وأن تجد بريطانيا من بواعث مصالحها الحيوية ما يدفعها إلى العمل في تلك الآونة لتحطيم مشروعات ايطاليا المحمجة . وهانحن أولاء نشهد من اصرار بريطانيا على موقفها ، ومن تمسكها بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا ، ومن أهباتها البحرية والمسكرية ما يفسر خطورة البواعث والموامل التي تجتم وراء هذا النزاع

وقد كثر الحديث حول العقوبات الاقتصادية التي تعنى بتطبيقها عصبة الأمم ضد ايطاليا المنتهية ؛ وهي عقوبات لها خطورتها وأثرها في هذا العصر الذى يتوقف كل شيء فيه على المال ، وتستمد فيه قوى العول من مواردها المالية قبل كل شيء ؛ فإذا شلت موارد الدولة من جراء مقاطعة اقتصادية سارمة تنظمها البول الأخرى ، فلا ريب أن مشاريعها العسكرية تصاب أيضاً بنوع من الشلل يضطرها ازاء هذا الضغط إلى الخضوع . وقد أجمت المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم ذكر هذه العقوبات ، ولسنا نرى لشرحها خيراً من إيراد نص هذه المادة كاملاً وهو :

« إذا التجأ عضو من أعضاء العصبة إلى الحرب خلافاً للتعهدات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ أو المادة ١٥ فإنه يعتبر قد ارتكب عملاً حريباً ضد كل أعضاء العصبة الآخرين ، ويتمهد هؤلاء أن يقطعوا في الحال مع كل علاقتهم التجارية والمالية ، وأن يحظروا كل علائق بين رعاياهم وبين رعايا الدولة التي خرقت

ومن المحتوم أن تتحول في الحال إلى حرب أوربية وربما إلى حرب عالمية

— ٢ —

على أننا نترك هذه التكهنات جانباً لنبحث ناحية أخرى من الموضوع . ولنفرض أولاً أن عصبة الأمم قد وفقت في مهمتها ، واستطاعت الدول المتحدة أن ترغم إيطاليا على وقف الحرب الحبشية ، وأن تمنع بتسوية ودية تمنحها بعض الزايات الاستعمارية ؛ فإذا يمكن أن يترتب على هذه النتيجة من الوجهة الدولية ؟ يمكن أن يترتب عليها تقرير مبدأ في منتهى الخطورة أو بعبارة أخرى تأييده من الوجهة العملية ، إذ هو موجود بالفعل ، وهذا المبدأ هو تحريم الحرب الاعتدائية ؛ وقد نص على تحريم الحرب كإداة للسياسة القومية بمقتضى ميثاق كلوج ؛ ولكن هذا الميثاق لم يكن أكثر من وثيقة نظرية ؛ أما اليوم فإن تحريم الحرب يقع بصفة عملية ، إذ ترغم دولة قررت عصبة الأمم أنها « معتدية » على وقف الحرب أو تعاقب على فعلتها بالقاطمة الدولية . وهنا نستطيع أن نلج وجه المقارنة العقبية بين الدولة « المذبذبة » وبين الفرد « المذنب » ففي القانون العام ، وفي داخل المجتمع التمدن يحرم على الفرد أن يرتكب ضد غيره عملاً من أعمال العنف ، ولو وقع عليه اعتداء ما فلا يسمح له أن ينتصف لنفسه ؛ ذلك لأن إقامة العدالة من حق المجتمع ، والقانون العام ينظم المجتمع ويرتب حقوق الأفراد وواجباتهم ، فإذا اعتدى على شخص فرد ما أو اعتدى على حقوقه ، كان القانون كفيلاً بمعاينة المتدى ، وكفيلاً برد الحق السلوب ، وإذا تقرر ذلك فما الذي يمنع من أن تشبه الدولة في جماعة الأمم بالفرد في المجتمع ؟ وكما أن العنف محرم على الفرد — عدا ما له من حق الدفاع عن النفس أو المال — فكذلك يمكن أن يحرم العنف على الدولة ويحرم الحرب كإداة لتحقيق غايات السياسة القومية ، وإذا كانت الحرب مازالت تعتبر في القانون الدولي أداة مشروعة للسياسة القومية ، فإنه يمكن بتحريمها أن تنفذ عملاً محرماً غير مشروع ، والقصد هنا دائماً هو الحرب الاعتدائية ، وهذا ماسى إليه الساسة والفقهاء الذين اشتركوا في وضع ميثاق تحريم الحرب أو « ميثاق كلوج » ، فإذا تقرر أن الحرب محرمة ، وأنها تعتبر خرقاً لمواثيق السلام وقانون الأمم ، فإنه يمكن معاينة الدولة التي تقدم عليها ، إذا قررت دول العالم ممثلة في هيئة دولية

عليها كعصبة الأمم ، أنها دولة معتدية ، وقررت بذلك أن تطبق عليها نوعاً من العقوبات يكفل ردها إلى سوابها

وهذا ما نشهده اليوم في الواقع ، فإن عصبة الأمم ، تقرر أن إيطاليا وهي عضو من أعضائها دولة ممتدية فيما تقوم به من غزو للأراضي الحبشية ، وتقرر أن تطبق عليها العقوبات الاقتصادية التي نص عليها في المادة السادسة عشرة من الميثاق ، ولكننا نكرر القول بأن عصبة الأمم ما كانت لتجرؤ على اتخاذ مثل هذه الخطوة لو لم تحركها يد السياسة البريطانية القوية ، وإلا فإن كانت عصبة الأمم يوم اعتداء اليابان على منشوريا والاستيلاء عليها تحت سمع العصبة وبصرها ؟ وإذا كانت عصبة الأمم تستطيع كشخصية معنوية تمثل فيها إرادة الأمم أن تحكم على الدولة المثلثة فيها أولها ، فمن الواضح أنه يقتضى لتنفيذ أحكامها قوة دولية أو وسائل ضغط معينة ، وهذه القوة أو الوسائل أشارت إليها المادة السادسة عشرة من الميثاق ، ولكنها لم تخلق أو توجد بعد ، ولو لم تتقدم بريطانيا المظلم بأهباتها وقوتها الساحقة مدعوة بما تقدم من البواعث لتنفيذ العقوبات ، لبقى قرار العصبة قراراً نظرياً لا سند له ولا أثر

على أن من الاسراف في التفاؤل والأمل أن نمتقد أن عصبة الأمم قد غدت محكمة الأمم العليا ، وغدت ملاذ السلم الأعلى ، وأن هذه الخطوة التي تقدم على اتخاذها اليوم ستندو بالفعل مبدأ دولياً عالمياً يحكم إليه في كل الحوادث والظروف الماثلة . أنها نظريات السلام والعدالة الدولية وحقوق الأمم تبدو في الأفق ، وفي ظلها وباسمها تعمل عصبة الأمم ، ولكنها القوة في الواقع تعمل من وراء ظاهرها غير مستترة ؛ وهي تعمل مسيرة بالبواعث والمصالح الخاصة التي كان من حسن الطالع أنها تتفق مع قضية العدالة الدولية والسلام العالمي ؛ ولكن هل يمكن أن مجتمع مثل هذه الظروف دائماً إذا ما تعلق الأمر بإقامة الحق والعدالة الدولية ؟ هنا ومن جهة أخرى فإنه من المرجح جداً أن تطور الحوادث على هذا النحو الخطر الذي نشهده قد يقضى في النهاية على كل مظاهر الحق ونظريات السلام والعدالة الدولية ؛ وقد يضطرم العالم من جديد بحرب تودي بعصبة الأمم وكل ما يمثل فيها من النظريات والمثل الدولية العليا

(* * *)